

## بحار الأنوار

[269] ويمكن الجواب أيضا على القول بعدم وجود الزمانيات بأنه لا شك أن الآحاد المتعاقبة من إحدى السلسلتين منطبقة في الواقع على الآحاد السلسلة الأخرى التي كانتا معا في الوجود في أزمنة وجودهما وإن لم يكونا موجودين حال حكمنا ووجودهما حال الحكم غير لازم في جريان البرهان، بل وجودهما حين الانطباق وليس من قبيل تطبيق المعدوم على المعدوم، بل من قبيل الحكم بانطباق المعدوم في حال الحكم على المعدوم الموجودين معا في حال الانطباق وذلك مثل سائر الأحكام الصادقة على الأمور الماضية. وقيل أيضا: إن التطبيق يتوقف على الترتيب، وهو يتوقف على تحقق أوصاف ونسب وإضافات يسلكها في سلك الترتيب، وفي المتعاقبة لا يوجد ذلك، فإن فيما عدا الحادث الأخير لا يوجد شيء من طرفي النسبة، وفي الحادث الأخير لا يوجد لإطراف واحد، فلا يتحقق النسبة أيضا ضرورة أنها فرع المنتسبين. فان قلت: لعل الاتصاف في الذهن كما قالوا في اتصاف أجزاء الزمان بالتقدم والتأخر. قلت: لما كانت الحوادث لا نهاية لها فلا يمكن التفصيل في الأذهان والمبادئ العالية، والوجود الاجمالي غير كاف لعدم الامتياز فيه (انتهى). والجواب: أنه يجزم العقل بأن حوادث زمان الطوفان في الخارج قبل حوادث زمان البعثة وقبل الحادث اليومي بلا ريب، ولا يتفرع على اعتبار العقل كيف وهم معترفون بأن الحادث المتقدمة علة معدة للحادث المتأخر بالعلية و المعلولية الخارجية، فإن العلة ما لم توجد في الخارج من حيث إنها علة لم يوجد المعلول في الخارج، وهما متضائفان، فظهر أن النسبة بالعلية والمعلولية متحققة بين المعلول والعلة المعدة، ووجودها السابق وعدمها علة، فتحققت النسبة بين

\_\_\_\_\_ = حتى ينطبق بعضها على بعض بل لكل وجود

واحد فينطبق الكل على الكل، لكن لا يمكن إسراؤه إلى الحوادث المتعاقبة، لان لكل منها وجودا بالفعل منحاذا عن وجود الآخر إلا أن يفرض حادث ممتد تدريجي واحد فتأمل.

---